الفصل السابع

النواحى الديمجرافية

توهنا فى الفصلين الاول والثانى بأهمية الطبيعة المثلثة لكل الدول التى تتكون كل منها ، من اندماج الأرض والشعب والجهاز التنظيمى الذى يقام لتوجيه العلاقات بين الشعب وبيئته الطبيعية . وأما هذا الفصل فمخصص لتحليل بعض النواحى الجغرافية للعنصر الديمجرافى داخل الدولة وفى علاقاتها الخارجية.. وقلّ أن يكون من الضرورى توكيد أهمية هذا العنصر فى الدولة وبين الدول . غير أن رجل الجغرافيا الديمجرافية يجب أن ينبه الى ما ينطوى عليه هذا الموضوع من تعقيد عظيم

وأما عن حالة معرفتنا الراهنة ، فالمعلومات الاحصائية الملائمة عن أكثر من نصف سكان العالم غير موجودة ، والمواد الخاصة بتعداد حتى أكثر البلاد تقدما لا تفى بكل مطالب الديمجرافيين . علاوة على ذلك فان مشكلات السكان تتعلق بمدى واسع من الأسباب المساعدة ، من بيولوجية واجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية ، وهى أسباب لا نجد بينها سببا واحدا جغرافيا خالصا ، ولكن كلها يجب الاعتراف بها عند تقدير التكوين الديمجرافى للدولة . وما هذا بالطبع الا طريقة أخرى للاعراب عن الحقيقة المعروفة جيد المعرفة ، ألا وهى أن العلاقات البشرية أكثر تعقيدا من علاقات كل الكائنات الأخرى ، وان الانسان هو النوع الوحيد للحياة الذى حاول التنظيم السياسى

ويمتاز النمط التوزيعى لسكان العالم بعدم مساواة بارزة فى المجموعات الكلية والكثافة على السواء . ويشترك فى هذه الظاهرة توزيع المناطق ، والتنمية الاقتصادية والسياسية للدول . وعدم الانتظام فى التوزيع هذا

ليس اعرابا مباشرا عن مجرد المساحة ، سواء أكانت القارات أم الدول تعتبر وحدات اقليمية. ومع أن الاستاذ «فوست»(١) «Fawcett» قد أبان فى رسمه البيانى المبسّط للمناطق الأرضية وسكانها ، أن هناك ارتباطا عريضا بين هذين العنصرين الجغرافيين ، فان هناك عاملا حاسما هو أن سكان القارات نفسها موزعون بطريقة غير متعادلة ، ويعزى السبب عموما الى وجود التفاوت فى القدرة على سد حاجات السكان . وبرغم ذلك يتركز السكان تركيزا يلفت النظر فى قارة آسيا ، وكذلك فى قارة أوربا التى ظلت هكذا مدة القرون الثلاثة الماضية . ويبين السير اسكندر كارسوندرز(٢) Carr-Saunders فى احصائيته أن قارتى آسيا وأوربا كان بهما ٧٨ر٩ ٪ من مجموع سكان العالم وقدره ٥٤٥ مليونا وذلك فى عام ١٦٥٠، ٧٩ر٧ ٪ من ٢٠٥٧ مليونا فى عام ١٩٣٣ . وازدادت فى أوربا نسبتها من مجموع سكان العالم من ١٨ر٣ ٪ فى عام ١٦٥٠ الى ٢٥ر٢ ٪ فى عام ١٩٣٣ بالرغم من صغر مساحتها نسبيا ، مع أن الهجرة كانت تستنفد عددا كبيرا من سكانها طوال القرن التاسع عشر وخلال العقدين الاولين من القرن العشرين

وهناك أيضا فارق كبير بين الدول فى المساحة وعدد السكان . والدول العظمى نفسها غير متشابهة فى هذا الاعتبار ، كما بيّن الاستاذ ايست East (٣) . وليس من المحتمل ، لأسباب مختلفة تبحث فيما بعد ، أن يحدث التعادل فى عدد سكان الدول فى المستقبل . ومن ثم فالجغرافى السياسى تواجهه مجموعة من الظروف الديمجرافية قد تجعله أهميتها ينعم النظر بطريقة جدية . ومع ذلك فلا يمكن أن يكون هناك شك فى أن هذه الظروف ذات أهمية أساسية فى الشئون الداخلية والخارجية للدول جميعا بيد أنه لا الضخامة فى مجموع السكان ولا الكثرة فى الاعمال التى

(١) س.ب.فوست مؤلف : « أسس الكومنولث العالمى » الصادر بلندن سنة ١٩٤١ ـ شكل ٥ ، ٦ ـ ص ٢٨ ـ ٢٩

(٢) مؤلف كتاب World Population سكان العالم » طبعة اكسفورد سنة ١٩٣٦ ـ شكل ٨ ص٤٢

(٣) فى مقال عنوانه The Nature of Political Geography «طبيعة الجغرافيا السياسية» نشر بمجلة « بوليتيكا » المجلد الثانى العدد السابع بتاريخ شهر مارس سنة ١٩٣٧ ص ٢٧٣

يمارسونها بكافية وحدها ، لأن تعطى للدولة أهمية سياسية كبرى .. اذ أنه لا مفر من أن يزرع الناس الحقول ، وأن يمدوا الصناعات بالرجال وما الى ذلك .. فهم من وجوه كثيرة « الموارد الرئيسية » لكل دولة ، ومع ذلك فالمستوى العالى للقدرة على الانتاج الاقتصادى ليس بالضرورة نتيجة كثافة السكان . ولنضرب لذلك مثلا بالصين ، فهى مشهورة بأنها تملك أكبر مخزون من الفحم فى باطن الأرض فى العالم ، ولا شك أيضا أن بها أكبر عدد من السكان ، ومع ذلك لم تصبح بعد دولة صناعية كبرى

على أن الكم ، فيما يتعلق بعدد السكان، أقل أهمية من النوع للحصول على القوة السياسية ، ذلك أن نوع السكان يتمثل فى تصميمه على أن يحرز مكانة قيادية فى الشئون الدولية وأن يحتفظ بهذه المكانة ، ومن المسلم به أن دولة لا تكتظ بالسكان ومجموع عدد سكانها قليل هى دولة تنعدم فرصتها ، أو تقل ، لأن تصبح دولة عظمى . وقد يكون هناك حد أقصى لعدد السكان بالنسبة الى مرحلة التنمية ومجموع موارد الدولة ، ولكنه لايبدو أن هناك أى حد مماثل للنجاح فى الصراع للوصول الى السيادة فى الشئون الدولية. والدول التى تتزعم العالم فى الوقت الحاضر، وهى الاتحاد السوفييتى ، والولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، تتفاوت تفاوتا ملحوظا فى عدد سكانها ودرجة كثافتهم . فليس هناك دولة كان لها من النفوذ العالمى ــ ولمدة طويلة من الزمن ــ ما كان لبريطانيا ، ومع ذلك فلم يزد مجموع سكانها قط عن خمسين مليون نسمة . غير أن مثل هــذا العدد ما كان يكفى لأن يستغل أرضا تبلغ فى المساحة أراضى الاتحاد السوفييتى أو الولايات المتحدة استغلالا كاملا

ومن الواضح من وجهة نظر التنافس للحصول على مكان بين الدول الكبرى ، أن كل دولة تنفرد بين الدول بما حبتها به الطبيعة من بيئة جغرافية وموارد مادية وموقع جغرافى وعدد سكان . وأهم ظاهرة بشرية تتميز بها هى ارادة شعبها المقترنة بقدرتهم ، أعنى نوع الشعب . وهذا يمثل الجمع بين خصائص بيولوجية وسيكلوجية ، وهــذه لايوجد عنهــا معلومات

إحصائيـــة . وكثيرا ما تتلون آراؤنا عن نوع شركائنا فى القوميـــة وعن الشعوب الاخرى بروح التحزب . ولا شك أن هذا الموقف المتأثر بالعاطفة ــ ويزيده قوة أن الانسان عادة لا يشعر به كل الشعور ــ معاد لأية تسوية صائبة سلمية لمشكلات السكان الدولية . ويجب على الجغرافى السياسى أن يدرك وجوده ان لم يكن لشىء فلأنه على الأقل يمدنا بجزء من ايضاح الوسائل التى بها كان زعماء دول معينة قادرين على أن يكسبوا تأييـــد شعوبهم فى النشاط التوسعى

وهناك ظاهرة أخرى للظروف الديمجرافية ، وهى أن أعداد السكان تزيد وتنقص لأسباب ليست واضحة دائما أو قابلة للتأكيد . فاذا نظرنا أولا الى العالم اجمالا وجدنا أن سكانه من البشر ، قد ازدادوا بصورة لم يسبق لها مثيل (١) فى التاريخ الحديث .. أو لنكون أكثر دقة ، بين عامى ١٦٥٠ ، و١٩٣٣ ، ولم يبد للعيان بعد نهاية هذه العملية ، ولم يكن معدل الزيادة ثابتا لا فى العالم ولا فى الأجزاء التى يتكون منها ، ولكن الزيادة المطلقة من ٥٤٥ مليونا فى عام ١٦٥٠ الى ٢٫٠٥٧ مليونا فى عام ١٩٣٣ تواجه العالم بأعظم مشكلة دولية بمفردها فى الوقت الحاضر ، لأن هناك علاقة مباشرة بين حاجات هذه الملايين من الناس ، والقدرة الانتاجية لسطح الارض . وتنعكس هذه العلاقة بأعظم وضوح على الثغرة الهائلة الموجودة الآن بين الانتاج الفعلى للأغذية والمقادير المطلوبة منه لجعل مستويات الاستهلاك لنسبة كبيرة جدا من سكان العالم ملائمة . وهذه الثغرة لا يمكن تخطّيها ، لو كان ذلك ممكنا ، عن طريق التنظيم القومى . « اذا اتخذنا الحاجة الكلية للعالم مقياسا لنا كان القول بوجود اكتفاء عالمى فى أية مادة تنتج بيولوجيا سواء أكانت للطعام أو الصناعة بعيدا عن الحقيقة » (١)

ومن الواضح أن التخطيط الدولى لازم لمواجهة هذا النقص الهـــائل والسريع فى مواد التغذية ، وذلك ليس بالضرورة بدافع من حب الايثار ، بل لأن المشكلة تشمل كل المصالح المادية لكل الدول ، بما أنه حتى أغنى

(١) ص ٤٠ من كتاب كارسوندرز السالف الذكر

دولتين فى العالم ، وأعنى بهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، ليستا بقادرتين على أن تسد كل حاجات جميع شعبيهما بطريقة كافية . فما بالك بالبلاد الأقل موارد منهما ؟ .. انها لا تزال تعتمد أكثر على الانتاج خارج أراضيها ..

زد على ذلك أن أساس التجارة الدولية يقوم على مطالب عامة من الطعام وغيره من السلع . فاذا كان لابد من مواجهة هـذه المطالب حتى على المستوى المنخفض الحالى السائد فى كثير من المناطق الكبرى تطلبت الحال اقتصادا عالميا متوسـعا يصحبـه تحسن فى التوزيع . وما هيئـة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والتى نشأت عن مؤتمر دولى عقد فى هوت سبرنجز «Hot Springs» عام ١٩٤٣ الا خطوة فى الاتجاه الصحيح . ولقد تقدمت هذه الهيئة باقتراحات لها قيمتها لمعالجة المشكلة ، الا أن مشروعاتها لن تحقق نجاحا كاملا ما لم ترضخ كل الدول المنتجة والمستهلكة لسياسة أغذية مقبولة عموما . ويجب أن يظل « التحرر من العوز » الأمل المرجو لمعظم سكان العالم المتزايد حتى يعاد تنظيم انتاج الاغذية وتوزيعها بطريقة جذرية . والى أن يحدث هذا التغيير سيبقى ضغط السكان على أراضى الدول ، كلٌ بمفردها وعلى حدودها القومية ، قوة دافعة قوية فى الشئون العالمية . وطالما بقيت آثارها ، بما فى ذلك السياسات التى تنشأ عنها ، توجه اتجاهات من جانب واحد ستظل المشكلة الكبرى دون حل

وهناك عامل آخر معقد فى المشكلات الكثيرة الناشئة عن سرعة ازدياد عدد سكان العالم ، هو عدم التساوى فى توزيع معدلات التناسـل ، مع استثناء آثار الهجرة مؤقتا . والزيادة الطبيعية لعدد السكان تنتج عن زيادة المواليد عن الوفيات ، وعلى هـذا الأساس لايزال عدد سكان العالم فى ازدياد . ويرجع معظم السبب الى تقدم العلوم الطبية وتحسن الاحـوال الاجتماعية ، والتخلص من المجاعات فى مناطق شاسعة كانت متوطنة فيها .

---

(١) ج.س. بيرترام (G. C. Bertram) « اتجاهات السكان وموارد العالم » Population Trends and the World's Resources المجلة الجغرافية ، المجلد ١٠٧ والعـددان الخامس والسـادس لشهرى مايو ويونيو سنة ١٩٤٦ ص ١٩٣

أما الحقيقة البارزة هنا فهى الفرق بين أوربا والممتلكات الأوربية وسائر العالم .. قال نوتشتين (١) (F. W. Notestein) :

« ان النمو السريع لعدد سكان أوربا قد وصل الى حده . ذلك أن أوربا من الوجهة الديمجرافية قد بلغت حالة النضوج .. ولقد كان فى أوربا وممتلكاتها فيما وراء البحار خلال قرنين سكان ذوو قوة دافعة يتزايدون فى العدد ، وذلك فى عالم يتغير ببطء نسبيا . وأما الآن فسكان أوربا يقتربون من الاستقرار السكانى فى عالم يتزايد بسرعة »

وأما الفترة التى كانت فيها زيادة عدد سكان أوربا ملحوظة فبدأت حالا عقب عام ١٧٠٠ ، ولكن الوقت الذى بلغت فيه الزيادة أشدها كان القرن التاسع عشر . وأما فى الوقت الحاضر فزيادة المواليد عن الوفيات لاتزال تكفى لاظهار بعض الزيادة فى الاعداد المطلقة ، ولكن « الرسم البيانى » لاعداد السكان يبين نقصا كبيرا فى المستقبل القريب . وأهم من هذا من وجهة النظر الديمجرافية هو الصورة المتغيرة لأسنان سكان دول غرب أوربا حيث هناك مؤقتا نسبة كبيرة من الناس فى المجموعات ذات الأسنان المتقدمة ، وذلك نتيجة الجمع بين عاملى النقص فى التناسل وزيادة الاعمار. وبموت الجماعات ذوات الأسنان المتقدمة تظهر الآثار الكاملة لنقص الاخصاب ، بما أن صافى معدل التناسل (٢) ليس عاليا بدرجة تكفى لضمان التعويض فى عدد السكان . وفى شمال غرب أوربا لايوجد سوى هولندة ، وجمهورية ايرلندا الشمالية التى يزيد فيهما صافى معدل الاخصاب على الواحد الصحيح . وبالمقارنة نجد أن دول البحر المتوسط فى أوربا (ما عدا فرنسا) ، وشرق أوربا بما فيه الاتحاد السوفييتى (ما عدا تشيكوسلوفاكيا) كلها تزيد فيها المعدلات على الواحد الصحيح ، مع أن هناك ما يدل على أن درجة الاخصاب فى

(١) ألف هو واخرون كتابا عنوانه The Future Population of Europe and the Soviet Union مستقبل عدد سكان أوربا والاتحاد السوفييتى . صدر بجنيف سنة ١٩٤٤ . ونحيل القارىء الى ص ٦٩ وكذا الى الاشكال والخرائط الموجودة فيه

(٢) يجد القارىء معلومات عن ايجاد معدلات التناسل فى ص ٢٨٣/٧ من كتاب د.ف.جلاس (Glass) وعنوانه : سياسة السكان ونهضاتهم فى أوربا ـ مطبعة اكسفورد سنة ١٩٤٠

تناقص حتى هناك . وبالاجمال نقول ان سكان كل غرب أوربا تقريبا ومعظم وسط أوربا لا يعوضون النقص ، بينما سكان سائر القارة انما يسدون النقص بنسبة آخذة فى التناقص

ونتيجة هذه الاتجاهات السكانية فى أوربا ، هى أن بلاد شمال غرب أوربا بها أعداد من السكان تقدمت بهم السن وليس من يعوض عنهم ، بينما الدول الشرقية والجنوبية يشغلها سكان لايزالون فى تزايد مع درجة اخصاب أعظم ونسبة أعلى من الشباب . أما الدلالات السياسية لهذه التفرقة فكثيرة ونشأ عنها سياسات سكانية فى بلاد معينة . واتجهت هذه السياسة الى زيادة درجة الاخصاب ، وكانت تقوم على التجارب . وقد استخدمت مؤخرا جدا فلا يمكن الحكم عليها بالفشل أو النجاح . وكتب د . ف . جلاس يقول : « وعلينا أيضا أن ندرك أن المسائل السياسية قد تلعب دورا أهم كثيرا من المسائل الاقتصادية فى التأثير على القرارات (فى السياسة السكانية) .. » (١) وكان رأيه صوابا بلا شك فى حالات المانيا وايطاليا وفرنسا . وسيقدر رجال الجغرافيا السياسية العلاقة بين التكوين الديمجرافى والشئون الاوربية ، تلك العلاقة التى توحى بها خريطة نوتشتين بشأن توزيع صافى معدلات التناسل فى هذا الجزء من العالم (٢)

وفى الاجزاء الاخرى من العالم ، ما عدا تلك البلاد التى استوطنت فيها ونمتها شعوب من أصل أوربى ، تواجه المناطق كثيفة السكان الكثيرى العدد ، مثل الصين واليابان والهند وجاوه ومصر .. تواجه صعوبات تصحب الكثرة الزائدة فى عدد السكان . وجاءت فترات الزيادة السريعة للسكان فيها بعد الفترات المعادلة لها فى غرب أوربا ، وربما تكون لها صلة بانتشار المعرفة اليها من المناطق الأوربية فى العالم . ومع أن المعلومات اللازمة لحساب معدلات التناسل فيها غير موجودة فان معدل الوفيات قد نقص عن طريق ادخال المعرفة الطبية العالمية .. كما كان هناك أيضا

---

(١) ص ٣٦٨ من كتابه السالف الذكر

(٢) شكل ١ ص ١٨ من كتاب ف٠و٠ نوتشتين السالف الذكر ٠ نقل مع بعض التعديلات البسيطة فى شكل ٦ فى صفحة تالية

بعض النقص فى آثار المجاعات ، ليس لأن مجموع انتاج الأغذية قد زاد بدرجة كافية بل لأن الوسائل الحديثة للمواصلات قد يسرت نقل الأغذية الى مناطق كان يمكن أن تجتاحها المجاعات

لقد ازداد عدد سكان الهند فى السنوات العشرين الواقعة بين سنتى ١٩٢١ ، ١٩٤١ بما يقرب من مائة مليون نسمة ، وهى نسبة خيالية مقدارها خمسة ملايين نسمة كل عام ، حتى ولو نسبت الى عدد السكان فى عام ١٩٢١ وقدره ٣٢٠ مليون نسمة . وأما عن الصين فليس لدينا عنها الا تقديرات فقط ، ومنها نعلم أن عدد سكانها يربو على عدد سكان الهند . ومن المرجح أن معدل الوفيات فى الصين أعلى منه فى تلك البلاد التى كانت أكثر صلة بالمؤثرات الأوربية ، كما يوحى بذلك عدم وجود نظم للرى على النسق الأوربى وزراعة المزارع ، ولذلك فنسبة السكان الذين يعيشون قرب « هامش عيش الكفاف » قد تكون أعلى منها فى البلاد الأخرى . ومهما تكن أعداد السكان الفعلية فلا بد أن أجزاء الصين المكتظة بالسكان تعرقلها مشكلات الازدحام . وفى هذا يقول كار سوندرز (١) : « ومن الممكن ، ان لم يكن من المحتمل ، أن عدد سكان الصين قد بلغ أو قارب الحد الذى يجب عنده استخدام وسائل ضبط النسل » . علاوة على ذلك فانه فى كل هذه البلاد غير الأوربية تقريبا ، ومع التجاوز عن عدم وجود معلومات ، نجد أن درجة الاخصاب مرتفعة ، والا كانت معدلات الوفيات التى تدل على قصر الأعمار تؤدى الى نقص كبير فى المجموع الكلى لعدد السكان

لذلك نجد تباينا أساسيا فى أعداد ونسب التناسل للسكان ، كما هى الحال بين البلاد الاوربية ، بما فيها المستعمرات الاوربية ، والبلاد غير الاوربية . فأما الاولى فاما أنها وصلت الى حالة الاستقرار واما أنها بدأت الطور الاول من أطوار تناقص السكان ، وأما الاخرى باستثناء اليابان فتبدو عليها علامات تناقص الاخصاب ، ومع ذلك تظهر عليها كل أعراض

(١) Carr-Saunders ص ٢٩٠ من كتابه السالف الذكر

الازدحام

وهنا يجابه الجغرافى السياسى ورطة من الطراز الاول ، ويشاركه فيها كل رجال الشئون القومية . فاما من الناحية الانسانية فيحق للملايين من الهنود والصينيين وغيرهم من سيئى التغذية أن يحصلوا على الغذاء الملائم وعلى فوائد خدمات تحسين الصحة . وأما من الناحيـة الاقتصـادية ، فالأجزاء التى يغلب فيها السكان الزراعيون من هذه البلاد المزدحمة جديرة برفع مستوى المعيشة فيها عن طريق توفير الاسواق المتسعة للبـلاد التى بلغت شأوا عاليا فى التصنيع

فاذا توافرت هذه الميزات الثلاث ، فلا شك تقريبا فى نقص نسبة الوفيات بين الأطفال والبالغين بسرعة ، وزيادة التناسل والأعمار ، والزيادة العظيمة فى سكان البلاد المختلفة . وهـذا هو ما حدث فى غرب أوربا خلال القرن التاسع عشر ، مع ملاحظة الفرق . فأوربا فى ذلك الوقت لم تكن مزدحمة بالسكان ، والصنـاعات النامية كانت تستوعب أعدادا متزايدة من الناس ، كما كانت هناك مهاجر على الجانب الآخر من المحيط الأطلسى للزيادة فى السكان . والآن ونحن فى منتصف القرن العشرين نجد على الأقل جنوب شرق آسيا مكتظا فعلا بالسكان ، والهجرة تكاد تكون محظورة تماما . وعلى أية حال فوسـائل المواصـلات الممكنة لأغراض الهجرة غير كافية اطلاقا بالنسبة لضخامة وسائل النقل اللازمة لأكثر من مجرد خدش سطح المشكلة

لقد بدأ التصنيع فى اليابان والهنـد وبدرجة أقل فى الصين ، الا أن أسواقها المحلية محدودة بسبب الانخفاض السائد للقدرة الشرائية الذى تمتاز بها تلك البلاد . وفى نفس الوقت بدأت القومية تخطو خطوات واسعة ، ولذلك ستكون هناك فى القريب العاجل مطالب آسيوية معادلة للمجال الحيوى ، وهى مطالب لها من المبررات أكثر مما كان لمطالب ألمانيا القومية الاشتراكية

وقد يكون الحل الطويل الاجل لهذه المشكلة المعقدة عن طريق وسائل

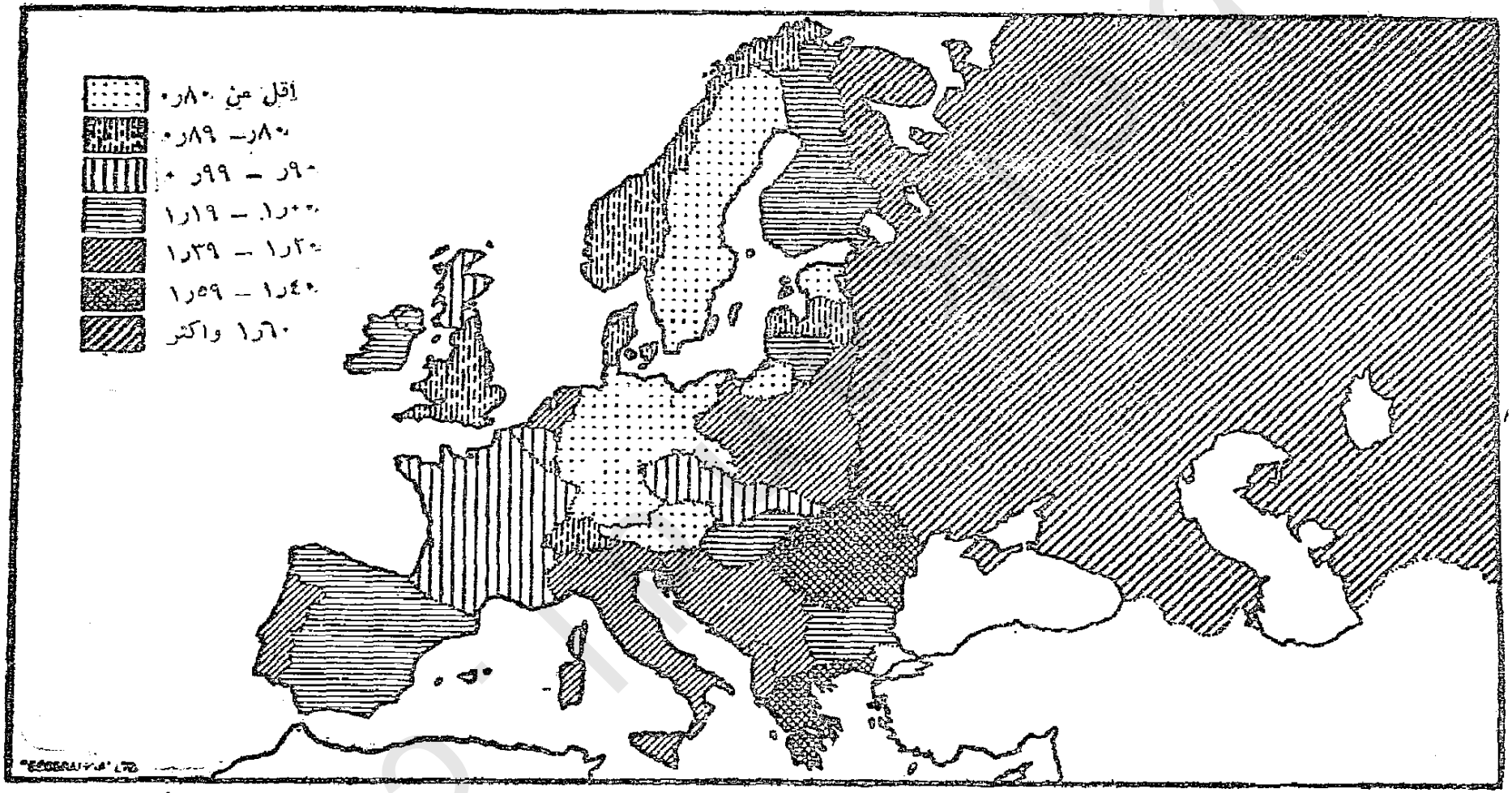

(شكل ٦)

توزيع معدلات صافى الانتاج فى أوربا حوالى عام ١٩٣٠ – ١٩٣٥ وضع على أساس كتاب « سكان أوربا والاتحاد السوفييتى فى المستقبل » لمؤلفه نوتشتاين – صـــدر بجنيف عام ١٩٤٤

مماثلة لتلك التى تستخدمها أوربا الغربية ، وذلك بالحد الاختيارى من حجم الأسرة مع التوسع فى استخدام وسائل ضبط النسل ، الا أن الورطة العاجلة تظل كما هى . ومما لاشك فيه أن قوة جديدة قد ظهرت على مسرح الشئون العالمية سواء أكان المتفائلون (أم لم يكونوا) على حق فى تنبئهم بأن الحل سيكون عن طريق عملية تكيف سريعة نوعا ما .. أكثر من المتشائمين الذين اعتادوا أن يعلنوا أن العالم أصبح فى مواجهة « خطر أصفر »

يقول اوين لاتيمور Owen Lattimore(١) الباحث القدير الذى قضى سنين كثيرة فى آسيا :

« انها أهمية قارة آسيا التى تجعل من هذه الحرب حدا فاصلا . ذلك ان آسيا ظلت قرونا كثيرة منطقة يحدد التاريخ السياسى والمصير الاقتصادى لمئات الملايين من الأنفس فيها ، أمور تحدث فى أماكن خارج القارة نفسها . وأما الآن فقد تخطينا تلك الفترة ودخلنا فترة أخرى فيها تحدد بدرجة كبرى الامور التى تحدث فى آسيا ، والآراء التى تكون فى آسيا والقرارات التى تتخذ فى آسيا سير الاحداث فى أماكن أخرى من العالم »

وهناك نقطة هامة بالنسبة للجغرافى السياسى . وهى أن ضغط السكان فى آسيا قد أصبح مشكلة مزمنة وذلك فى زمن لا تزال فيه مناطق شاسعة من سطح الكرة الارضية ، وبخاصة تلك التى تقع تحت سيطرة أوربا ولكن خارج القارة ، بعيدة عن التنمية .. أو فى أحسن الحالات متخلفة ، ثم ان التنظيمات الداخلية للهند ، والصين ، وأندونيسيا ، واليابان ، وبورما ، وسيام ، والهند الصينية ، تمر فى نفس الوقت فى مرحلة من التغير الخطير . ويذكرنا بذلك الاستاذ فلير (٢) اذ يقول :

« ... ان حياة الشعوب المتمسكة بالتقاليد تستلزم أقل قدر من التنظيم

---

(١) ح ط من كتابه : Solution in Asia « الحل فى اسيا » الصادر بلندن سنة ١٩٤٥

(٢) ص ٩ من كتاب Some problems of Society end Environment «بعض مشكلات المجتمع والبيئة » لمؤلفه هـ٠ج٠فلير (H. J. Fleure) ـ صدر بلندن سنة ١٩٤٧

على نطاق واسع ، وكانت شعوب تلك البلاد عاجزة عن مواجهة الأجانب المنظمين تنظيما عاليا حتى حين لم تنظر مسألة الاسلحة الا بطريق غير مباشر. وكان الصينيون يوصفون فى القرن التاسع عشر بأنهم أقل شعب متمدين خضوعا للحكم فى العالم »

ان الحروب الاهلية المدمرة فى الصين ومطالبة أندونيسيا بالاستقلال السياسى ، والمقاومة التى تلقاها السلطات الفرنسية فى ممتلكاتها الآسيوية (١) ، واكتساب الهند وباكستان لعضوية الدومنيون كلها دلائل ظاهرة على رغبات الشعوب الآسيوية فى أن يجدوا هم بأنفسهم خلاصهم السياسى . وقد يترتب على هذه التغيرات التى تتعلق بأكثر من نصف سكان العالم تغييرات للتكوين القومى والاقتصادى والسياسى ، ولكن تظل مشكلة ضغط السكان عنصرا رهيبا فى الشئون العالمية

وقبل أن تتخذ الدول شكلها الحالى ، وحين كانت كل منها محصورة داخل حدودها الخطية الدقيقة لم يكن للزيادة فى عدد السكان رد فعل سياسى عاجل . وحين لم يمكن الوصول الى التوفيق الملائم بين عدد السكان والموارد المادية عن طريق نسب المواليد والوفيات كانت الهجرة هى الاجراء العادى سواء أكانت داخل مناطق محدودة أم على نطاق قارى . وأحسن مثل على النوع الاخير هو هجرة شعوب آسيا الوسطى التى أدت الى غزوات البرابرة للقارة الاوربية فى القرون الاولى للعصر المسيحى . وأما فى القرن العشرين فليس هناك الا نوعان من حركة الهجرة فى حيز الامكان . الأول هو الهجرة داخل الدول وهذا لايعيقه عائق سياسيا ، وقد يجد التشجيع رسميا. والثانى بين الدول وهو يخضع لقوانين دولة المهجر. وفى بعض الاحيان تحظر الهجرة قصدا أو تمنعها الحكومات . ولن تغير الهجرة بالغة ما بلغت مجموع عدد سكان العالم فى أى وقت معلوم ، ولكن وجود الدول قد أنشأ العوائق فى طريق حرية تنقل الناس ، ولذلك ألغى امكانية تخفيف الضغط حتى لو توافرت وسائل النقل الكافية

(١) لقد تبدلت الحال الان فاستقر النظام الشيوعى فى الصين واستقلت أندونيسيا وصفى الاستعمار الفرنسى فى اسيا ـ المترجم

ان فرض القيود على الهجرة تطور حديث جدا . ذلك أن عدد المهاجرين الاوربيين الذين عبروا المحيط الاطلسى غربا فيما بين عامى ١٨٤٦ ، ١٩٣٢ قدر بما يزيد على خمسين مليون مهاجر (١) . وقد بلغ سيل الهجرة مداه فى السنوات العشر السابقة على اندلاع الحرب العالمية الأولى . ولكن الحركة تناقصت بسرعة بعد الحرب .. ويعزى معظم السبب الى ادخال نظام الحصة فى الولايات المتحدة . وخلال نفس المدة كانت حركة الهجرة للشعوب غير الاوربية قليلة نسبيا بين القارات . وكان جزء من السبب عدم وجود تيسيرات لنقل تلك الجماهير التى وقعت فريسة الفقر . وأما السبب الرئيسى فكان الخوف من آثار قبول أعداد كبيرة من الاسيويين أو غيرهم على النظام الاقتصادى والسياسى والثقافى للدول التى كان يمكن أن يهاجروا اليها ، سواء أكانت تلك المخاوف حقيقية أم تصورية . لذلك قلت حركة تنقل السكان بين القارات لدرجة منخفضة جدا . والبلاد المكتظة لا تستطيع أن تنتظر غوثا فى نضالها ضد الازدحام من البلاد الاقل سكانا . والنتيجة أن التنافس سيتجدد ان عاجلا أو آجلا بين الدول الغنية والدول الفقيرة . ومن الممكن أيضا أن يكون هناك تشدد فى القومية ما لم تجد الدول حلولا أخرى لمشكلاتها السكانية

أما وقد بحثنا فى ايجاز بعض الظواهر البارزة لسكان العالم فيمكننا الآن أن نلفت النظر الى تلك المشكلات الداخلية التى لها علاقة بأعداد السكان وكثافاتهم واتجاهاتهم . ومن الواضح أن حجم سكان الدولة وتكوينهم لهما أهمية أساسية لها ، ولكن العناية الزائدة لم توجه الى التكوين الديمجرافى القومى الا فى السنوات الأخيرة . والنتيجة أن تنمية السياسيات السكانية لم تعد بداية مرحلتها الأولى . فأكثر الدول تقدما قد جمعت احصاءات تعدادية لمدة قصيرة نسبيا ، بينما هناك نسبة مئوية كبرى من سكان العالم لم يجر عليهم تعداد اطلاقا . وفى حالة عدم وجود معلومات موثوق بها يصبح تخطيط السكان مستحيلا . ولكن من المهم

(١) ص ٤٩ من كتاب كار سوندرز سالف الذكر

ملاحظة انه حينما أصبحت المعلومات فى متناول اليد فى أوربا الغربية وجهت فوائدها أولا الى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، كما يظهر من شرح مالثوس «Malthus» ـ صاحب مبدأ ضبط النسل للأحوال الديمجرافية

ولم تقدر الاهمية السياسية لعدد السكان الا فى أول القرن العشرين لدرجة أنه طبق فى وضع السياسة السكانية . وكانت أولى الدول التى اتخذت خطوات كهذه تلك التى لم تعان من زيادة السكان بل من النقص الخطير الفعلى فيها . والمشكلة الأساسية هنا هى الاحتفاظ بالتوازن بين السكان من الناحية الواحدة وموارد ومطالب الدولة من محلية وخارجية من الناحية الاخرى . ويصح هذا سواء أكانت الاعتبارات الفلسفية التى تقوم عليها سياسة الحكم تهتم أولا بمصالح الفرد أم بمصالح الدولة اجمالا . وبمعنى آخر ، ان هناك حدا أعلى لسكان كل دولة (١) ، ولكن بسبب التنوع العظيم بين الدول يصبح هذا الحد الاعلى خاصا بكل واحدة منها ، وليس هناك حالة يصلح فيها لمدد طويلة جدا بسبب التغيرات التى لا مفر من حدوثها فى عدد السكان أنفسهم وكذلك فى الموارد القومية ، لأن استخدام الاخيرة يخضع بنوع خاص لتأثير التنميات الفنية

فلهذه الاسباب ولعدم وجود معلومات ديمجرافية مفصلة تفصيلا كافيا يصعب ، بل قد يستحيل ، حساب الاعداد المضبوطة للحد الاقصى لسكان دولة ما ، ولكنه يتضح أنه من الضرورى بذل الجهود لتحقيق حالة التوازن التى يتضمنها اذا أردنا تجنب الآثار السيئة للزحام أو المعدلات غير الملائمة للتعويض . على أننا لم نصل بعد الى المرحلة التى فيها تحدد الأهداف المضبوطة لعدد السكان ، كما أنه ليس هناك اتفاق كاف بين الديمجرافيين على أحسن الوسائل للوصول الى الحد الاقصى . ولا تزال الحال تستلزم كثيرا من الابحاث قبل أن يمكن للسياسات القومية أن تنتشر وتطبّق

(١) نجد بحثا مستفيضا عن الحد الاعلى للسكان فى ص ٥٦٧ ـ ٥٨٨ من كتاب لاندرى A. Landry بعنوان : معاهدة الديمجرافية Traité de Démographie الصادر فى باريس سنة ١٩٤٥

بنجاح مدة طويلة من الزمن . لقد كانت فرنسا ، وألمانيا ، وايطاليا ، وبلاد اسكنديناوه ، رائدات فى بذل الجهود لتكييف أعداد سكانها وفق مطالب الدولة (١) ، غير أن البواعث والاساليب كانت تختلف اختلافا بينا . ومن بين الاساليب التى استخدمت لوقف نقص السكان دفع رواتب للأسر ، وفرض ضريبة على الدخل ، ومنح ميزات للمتزوجين مع زيادة المبالغ أحيانا عند زيادة الاطفال تحت سن معينة ، وسن تشريع ضد الاجهاض ، ومنع ضبط النسل رسميا ، وتشجيع الزواج المبكر ، والاهابة بالوالدين أن يزيدوا من حجم الأسرة لأسباب قومية . ولكن لم يلاحظ أى عكس ذى بال فى الاتجاهات . وفى الواقع أن معظم الخطوات التى اتخذت حتى الآن ان هى الا مجرد « ملطفات » ، يمكن تلخيصها فى كلمات ديمجرافى بريطانى معروف قال : « ومهما كانت الاهمية التى أضفتها الحكومات على اعلانها لرغبتها فى زيادة المواليد فانها مع ذلك حاولت فى اصرار أن تبتاع الاطفال بأسعار متهاودة (٢) »

واذا كانت السياسة السكنية القومية لم تصادف نجاحا ملحوظا حتى الآن ، فانها قد لفتت النظر الى قيمة المعلومات الديمجرافية للدولة . فالتنظيم الداخلى يتوقف على وجود الأيدى العاملة لمواجهة حاجات الدولة . وهذا العنصر البشرى يمثل شيئا أكثر من المجموع الكلى الناتج عن زيادة المواليد على الوفيات . فالبلاد التى يزداد عدد سكانها بسرعة لا يقلقها موضوع النقص فى الأيدى العاملة ، اذ تصبح مشكلتها ايجاد عمل للسكان . أما البلاد التى تساوى نسبة التناسل فيها « المعدل المفروض » أو أقل منه ، فكثيرا ما يكون فيها نقص واقعى أو محتمل فى العمال ، وهو نقص جدير بأن يثير الذعر . ومع أنه قد يمكن تحسين الموقف عن طريق الزيادة فى تشغيل المرأة ورفع انتاج الفرد فى الساعة ،

---

(١) تجد فى الفصلين الثالث والسابع من كتاب : سياسة السكان والتنقل لمؤلفه د٠ف٠جلاس وصفا كاملا لسياسة السكان فى تلك البلاد

(٢) ص ٣٧١ من كتاب د٠ف٠جلاس D. V. Glass سالف الذكر

ولكن هذه الوسائل المؤقتة لها حدود تقف عندها ، ولذلك يمكن أن يصبح « توجيه » العمل عنصرا هاما من عناصر التخطيط الاقتصادى

على أن هذا يثير عددا من المشكلات الاجتماعية والسياسية وبخاصة فى البلاد المصنعة تصنيعا عاليا حيث توحى تقلبات الاسواق المحلية والخارجية بأنه من المرغوب فيه زيادة امكانية تنقل العمال . لقد اضطرت ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية الى تنظيم نقل السكان على نطاق واسع وحاولت أن تحتفظ بمستواها الانتاجى عن طريق « التوجيه » الالزامى للملايين من « العمال الأرقاء » بوسائل لايقبلها الناس فى وقت السلم . وبريطانيا تلجأ الى اعادة وسيلة « التوجيه » التى تستخدم فى أثناء الحرب لاستعادة مكانتها الاقتصادية . أما فرنسا ، فبالرغم من أنها اتبعت سياسة سكنية مدة أطول من أية دولة أخرى ، قد اضطرت منذ بضع سنين الى تشجيع الهجرة باعتبارها وسيلة لدعم قوة عمالها القومية المتناقصة

وما هـذه التعديلات فى التوزيع المهنى للسكان بتوجيه الحكومة الا دلائل على التحول فى تنظيم الدولة من حال ترك الأمور للصدف و « عدم التدخل » ، وهى الحال التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر . ففى أوربا بما فيها الاتحاد السوفييتى تشمل الاقتصاديات الموضوعة بشكل تدريجى التوزيع التخطيطى للسكان ، كما تشـمل أيضـا محاولات للرقابة على تكوينهم الديمجرافى .. ذلك أن هذه هى الوسائل التى بها تكيّف بعض الدول نظمها الاجتمـاعية والاقتصـادية والسياسية وفق تغيرات ظروف السكان ، وهى بين الظواهر التى لابد للجغرافيين السياسيين أن يراعوها فى تحليلهم للشئون الداخلية للدولة

وعلاوة على العـلاقات بين الظروف الاقتصـادية والاجتمـاعية وبين السكان هناك أيضا تأثير المطالب العسكرية للدولة ، وهو أمر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار . فالتهديد بالحرب ، بطريقة أو بأخرى ، لم ينقطع قط من العالم ، ويبدو أنه ليس من المحتمل انقطاعه فى المستقبل القريب . فمن

زاوية النظر هذه تنقسم الدول الى قسمين : أولهما تلك الدول العدوانية فعلا أو احتمالا ، وثانيهما تلك الدول المعرضة أو التى قد تتعرض لعدوان الدول الأخرى . ولكن فى كلتا الحالتين يخصص جزء من الموارد القومية ومنها السكان للقوات المسلحة ، مع ملاحظة أن هيبة الدولة كثيرا ما تقاس بقوتها العسكرية ، ومعنى هذا أن نسبة مئوية متفاوتة من الأيدى العاملة فى كل دولة تسحب من العمل الانتاجى المباشر وبخاصة فى أوقات التوتر الدولى . واذا كان على دولة ما ، مثل بريطانيا أو فرنسا ، ارتباطات فيما وراء البحار، وكانت يدها فى نفس الوقت تقصر عن سد النقص فى السكان المحليين.. اشتد الصدام بين المطالب الاقتصادية والحربية الخاصة بالأيدى العاملة . ومع أن الاستعانة بجنود المستعمرات ان وجدوا قد يخفف من حدة الموقف ، ولكن القوات فى جملتها تتجند من سكان الدولة الأصلية

واذا غضضنا النظر عن ظروف الحرب الواقعية بما لها من آثار خاصة على الاتجاهات السكانية ، فان الاحتفاظ فى وقت السلم بالجيش والبحرية والطيران يستنزف جزءا كبيرا من السكان فى مجموعات الأعمار التى قل أن يمكن الاستغناء عنها بسهولة . علاوة على ذلك فان العمال المشتغلين فى صناعات التسليح بجميع أنواعها لايؤدون عملا انتاجيا مباشرا بالمعنى الاقتصادى الدقيق ، الا اذا كانت المنتجات تصدر للبيع . ان بريطانيا تمر الآن (فى وقت كتابة هذا الكتاب) فى أزمة اقتصادية قاسية تعزى جزئيا الى النقص فى الأيدى العاملة ، ولكن بريطانيا تحتفظ بقوات مسلحة وخدمات مساعدة قوامها أكثر من مليون شخص . ويمثل الجدول الآتى ، وقد جمع من نشرة رسمية (١) ، الوضع فى هذه البلاد التى قل أن توصف بأنها دولة معتدية :

---

(١) مسح اقتصادى «Economic Survey» لسنة ١٩٤٧ ـ أمر ٧٩٤٦ مطبوعات الحكومة البريطانية فيما وراء البحار ـ فبراير سنة ١٩٤٧ ـ جدول ٣ ص ٣٣

توزيع مجموع الأيدى العاملة فى بريطانيا

	يونيه ١٩٣٩ بالآلاف	يونيه ١٩٤٥ بالآلاف	يونيه ١٩٤٦ بالآلاف	ديسمبر ١٩٤٦ بالآلاف	ديسمبر ١٩٤٧ بالآلاف
مجموع المشتغلين بالاعمال المدنية	١٨٫٠٠٠	١٦٫٢١٦	١٧٫٤١٥	١٨٫١٢٢	١٨٫٤٠٠
القوات المسلحة والخدمات الاضافية	٤٨٠	٥٫٠٩٠	٢٫٠٣٢	١٫٤٢٧	١٫٧٠
المجموع الكلى	١٨٫٤٨٠	٢١٫٣٠٦	١٩٫٤٤٧	١٩٫٥٤٩	١٩٫٥٧٠
المسرحون من رجال وسيدات ولم يوظفوا بعد	—	٤٠	٧٠٠	٣٠٠	١٠٠
متعطلون مؤمن عليهم	١٫٢٧٠	١٠٣	٣٧٦	٣٩٨	٤٠٠
مجموع المشتغلين من السكان	١٩٫٧٥٠	٢١٫٦٤٩	٢٠٫٥٢٣	٢٠٫٢٤٧	٢٠٫٠٧٠

فى هذا الجدول تشمل الأيدى العاملة ، حسب تعريفها ، الذكور من سن ١٤ — ٦٤ سنة ، والاناث من سن ١٤ — ٥٩ سنة . ويلاحظ أنه فى ديسمبر عام ١٩٤٧ كان أكثر من ٥ ٪ من هذه الأيدى العاملة تقوم بأعمال غير انتاجية . كما تجب الاشارة هنا الى أن وضع بريطانيا يمثل حالة خاصة بالنظر الى ارتباطاتها العظيمة الناشئة عن مركزها باعتبارها قوة عالمية ، وعن اشتراكها الموفق فى الحرب العالمية الثانية ، غير أن هذا لا يخفف من مهمة رجال السياسة المسئولين عن توزيع العمل

ولنا فى فرنسا مثل آخر على آثار المطالب الحربية . فمنذ اندحارها فى الحرب البروسية الفرنسية عام ١٨٧٠ — ١٨٧١ ، والخوف من غزو ألمانى آخر يسيطر على سياستها السكنية . وكان من نتيجة ذلك أن فرنسا أكثرت من تجنيد الجيوش الملونة فى قواتها المسلحة وأصبحت البلد الرئيسى للهجرة فى أوربا . وفيما بين عامى ١٨٥١ ، ١٩٣١ ، زاد عدد الغرباء ونسبتهم المئوية من ٣٧٥٫٢٨٩ (١٫٠٦ ٪) الى ٢٫٨٩١٫١٦٨ (٦٫٩١ ٪) . ولكن حتى هذه الأرقام لا تعطينا الصورة كاملة لعدد

المهاجرين ، لأن كثيرين من الغرباء يتجنسون بالجنسية الفرنسة (١) . وقد كتب «كارسوندرز» (٢) تقريرا عن نتائج بحث أجرى فى عام١٩٢٨ ــ ١٩٢٩ فدل على أن ٤٧٪ من المشتغلين فى المناجم والمحاجر فى فرنسا كانوا أجانب ، وأن أكثر من ٤٠ ٪ من المشتغلين بمصانع الاسمنت والكيماويات والأشغال العامة والمقاولات ومعامل تكرير السكر كانوا من الغرباء أيضا . وفى الحقيقة : « أن الفرنسيين يتركون الأعمال الثقيلة للأجانب . وهذا هو أساس الشكوى التى نسمعها أحيانا فى البلاد الأجنبية من أن الفرنسيين يقيمون نوعا جديدا من دولة العبيد » (٣)

وفى مقابل هذا النقد يجب أن نضع المعاهدات والاتفاقات المماثلة التى تعقدها فرنسا مع البلاد الاوربية الاخرى وبخاصة بولندة ، والتى فيها ضمان لظروف العمل ونسب الأجور وشروط الهجرة

ولا شك ان العوامل العسكرية والاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر فى تكوين الدولة الديمجرافى ، تلعب دورا حيويا فى الشئون الداخلية ، غير أن هناك ناحية أخرى لمسألة السكان تهم الجغرافى السياسى بنوع خاص ، ألا وهى التوزيع الجغرافى للعنصر البشرى . فكما أن سكان العالم موزعون توزيعا غير متعادل، هكذا الحال مع كل دولة .. ونقول من وجهة عامة ان الفرق فى كثافة السكان يتوقف على قدرة الارض على اعالة من يسكنون فيها ، ولكن العلاقة العددية بين منطقة ما وسكانها عرضة للتغير . فالاحوال الجغرافية من تكوين جيولوجى وتضاريس ومناخ ونباتات كلها تحدد بصورة جزئية قدرة الارض ، كما يحددها أيضا حجم الوحدة السياسية المعنية ، ولكن الاستجابة البشرية للفرص التى تتيحها هذه العوامل تتكيف أيضا تبعا لأسلوب الحياة كما يعرب عنه التنظيم الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وتبعا للتطورات التكنولوجية

ثم ان موضوع « اعالة » السكان ينفسح فيه المجال لتفسيرات متنوعة تقوم بدورها عموما على مستويات المعيشة الشائعة فى المنطقة . ولذلك

(١) ص ١٥٤ من كتاب كار سوندرز سالف الذكر
(٢) ص ١٥٨ من نفس الكتاب (٣) ص ١٥٨ من نفس الكتاب

لا يمكن أن يكون هناك حد أقصى دائم للكثافة أو الحجم الكلى ، فالتعبيران « قلة السكان » و « زيادة السكان » يصدقان فقط حين ينسبان الى الظروف فى وقت معين . ويترتب على ذلك أن كثافة السكان ، كما يعبر عنها بالأعداد لكل وحدة مساحة لا تعنى الا قليلا ما لم تقترن بالطاقة والتنظيم ومستوى المعيشة السائد فى الدولة ، وهذا النقد يصبح أكثر أهمية حين يتعلق الأمر « بمعدل الكثافات » فى مناطق كبيرة

ويقول الاستاذ فلير (١) : « .. اننا فى حاجة الى أبحاث وتجارب على طرق الاعراب عن الكثافات . فالمعدلات تضلل كالمعتاد ، والجهود لعمل خرائط « كنتورية » للسكان قد أظهرت قصور الفكرة »

وقد أمكن ادخال بعض التحسين على ما توضحه الخرائط خاصا بتوزيع السكان بطريقة النقط ، ولكن نقطة الضعف الكامنة فى هذه الطريقة ، كما فى طريقة استخدام الرسم البيانى ، منشؤها أن أرقام التعداد قائمة على الأقسام الادارية ، وأن الخطوط الحدية لهذه الوحدات الاقليمية ، حتى الاصغر مساحة منها ، يندر أن تتفق مع حدود المناطق المساوية لها فى كثافة السكان . ولذلك فبينما نسلم بأن خريطة توزيع السكان للدولة من أحسن ما يعين على تفسير النواحى الديمجرافية لجغرافيتها السياسية ، فانه من الضرورى أيضا أن نحترس من قبول كل ما جاء بها على علاته

وفى الواقع أن توزيع السكان على المناطق داخل الخطوط الحدية للدولة تقرره امكانيات ايجاد عمل مجز مع توفير مزايا اجتماعية مرغوب فيها . ومن وجهة النظر هذه نجد أن الحرفتين الرئيسيتين اللتين يحترفهما الناس ، وهما الزراعة والصناعة ، لهما آثار مضادة على توزيع السكان . فالزراعة تبعث على توزيع متساو نسبيا للناس الذين يزاولونها ويعتمدون عليها ، مع أن القرب المكانى الناتج يختلف اختلافا كبيرا تبعا لنوع الزراعة والاقتصاد الذى يصحبها . فالزراعة البعلية كما نجدها فى أجزاء من الصين والهند وشرق أوربا ، والزراعة بالرى فى مصر والبنجاب قد ينشأ عنهما

(١) ص ٦ من كتابه سالف الذكر

كثافة عالية . وأما انتاج الغلات التجارية ، وبخاصة حيث تكون الزراعة آلية ، فيعول عادة سكانا أقل كثافة بطريق مباشر . وأما مناطق الرعى ، ونجدها فى أجزاء من استراليا ونيوزيلندة وأمريكا الشمالية ، فتعتبر قليلة الكثافة فى السكان

ومن الناحية الأخرى ، فان الحرف الصناعية تصحبها عادة تكتلات بشرية . وفى البلاد المصنعة تصنيعا عاليا ، يشتد ميل السكان الى التركيز فى مناطق انتاج المواد الخام وبخاصة مواد القوة الميكانيكية . ومع أن عامل تحديد الموقع هذا أخذ يفقد بعض أهميته بسبب النمو السريع لوسائل المواصلات ولكن مناطق تعدين الفحم لا تزال أكثر أقاليم الدنيا كثافة . من هذا نرى أن أنموذج توزيع السكان يعكس مقدار الاهمية التى تعلق على أحد هذين النوعين من أنواع النشاط البشرى . وليس هناك بالطبع دول تهتم فقط بالمهن الصناعية دون غيرها . وحتى تلك البلاد التى يشتغل جزء كبير من سكانها بالزراعة بها بعض الصناعات . علاوة على ذلك فكل الدول الكبرى تشمل مناطق لا تصلح للتنمية الزراعية أو الصناعية لأسباب متعددة ، غير أن الأقاليم المكتظة بالسكان التى هى ، على أى اعتبار ، أهم أجزاء الدولة تعزى أنماط سكانها الى نوع المهنة السائدة

على أن مقدم الصناعات الكبرى ، لم يكن كله بركة من هذه الناحية ، وبخاصة فى الدول الواقعة فى شمال غرب أوربا حيث حلت تلك الصناعات محل الزراعة باعتبارها الوسيلة الرئيسية للمعيشة . ولقد خففت هذه الصناعات كثيرا من ضغط السكان ــ ويرى كثيرون من المراقبين أن زيادة التصنيع هى السبيل الوحيد لتخفيف مشكلات الازدحام ــ كما كانت السبب فى زيادة الثروة المادية زيادة كبرى . علاوة على ذلك كانت السبب فى تغيير توزيع السكان وبخاصة عن طريق تركيزهم فى المدن « ... ذلك التركيز الذى تميز بالاحياء الحقيرة المكتظة بالسكان وما يترتب عليه من مساوىء مرعبة من مرض ، ونمو بطىء ، وشقاء بشرى ، عانت منها الأمة فى منتصف العهد الفكتورى ، ولا تزال تعانى منه اليوم ، وان يكن بدرجة

أقل لحسن الحظ (١) . ولقد كان ازدحام المدن من الامور التى صاحبت التصنيع فى كل دولة انتشر فيها هـذا النوع من العمـل ، وهو ظـاهرة ديمجرافية استرعت التفات رجال السياسة والجغرافيين وغيرهم كثيرون . والدول التى تتنوع فيها الاقتصـاديات والمذاهب السياسيـة تنوعها فى بريطانيـا ، والاتحاد السوفييتى ، والولايات المتحدة ، تشترك فى أن « تدفق الناس الى المدن » قد سبب تعديلات هامة فى نماذج توزيع سكانها

وتحتل بريطانيا مكانة غير عادية لسببين : أولهما ، أنها باعتبارها مركز نشأة الثورة الصناعية كانت أول بلد خبر النمو السريع للمدن بدون رقابة وأن هذه الظاهرة لم توقف بعد ، وفى مدنها الكبرى يعيش ما يقرب من نصف مجموع السكان . ففى لنـدن الكبرى وحـدها قدر مجموع السكان بـ ٨ر٦٥٥ر٠٠٠ أو ١٨ر٨ ٪ من سكان بريطانيا فى عام ١٩٣٧ . وكانت لندن أول مدينة يبلغ عدد سكانها المليون . ففى عام ١٨٠١ ، وهو أول عام تعداد تم فى بريطانيا ، زاد عدد سكان لندن عن مليون يمثلون ١٠ر٦ ٪ من شعب بريطانيا .. وقد أطردت زيادة هـذا الجزء خـلال الـ ١٤٠ عاما التالية . والمدن الكبرى الاخرى الباقية ، مثلها مثل لندن ، ازدادت كلها بنسبة أعلى من معدل الزيادة للبلاد كلها . ومعنى هذا أنه لابد أن الناس كانوا ينتقلون الى تلك الجهات الكبرى المكتظة بالسكان

ان كثافة السكان فى المدن الكبرى وما يصحبها من انتشار غير منظم فى المبانى لها آثار أخطر فى بريطانيا منها فى كثير من البلاد بسبب مساحتها الصغيرة نسبيا . ذلك أن تقدير المسجل العام لسكان بريطانيا فى عام ١٩٣٧ كان ٤٦ مليون نفس فى مساحة قدرها ٨٨ر٧٥٠ ميلا مربعا بمعدل ٥١٨ نفسا لكل ميل مربع (والارقام المماثلة لانجلترا وحدها كانت ٣٨ر٥ مليون نفس فى مساحة قدرها ٥٠ر٣٣٠ ميلا مربعا بمعدل ٧٦٦ نفسا للميل المربع). وباستثناء بلجيكا بسكانها البالغ عددهم ثمانية ملايين وربع من الانفس

---

(١) تقرير اللجنة الملكية عن توزيع السكان الصناعيين ـ أمر /٦١٥٣ ، مطبوعات الحكومة البريطانية فيما وراء البحار ، سنة ١٩٤٠ ، ص ٨
Report of the Royal Commission on the Distribution of the Industrial population

لا نجد بلدا بلغ ما بلغته بريطانيا من كثافة السكان واستمرار نمو مناطق المدن وما يترتب عليه من تعد على الارض الثمينة التى لم تعد ملايين الافدنة منها تستغل فى الزراعة

وفى الاوقات التى يسهل فيها استيراد الاغذية المنتجة فى البلاد الاجنبية بنفقات قليلة ، لم يسبب « تعقيم » الاراضى الزراعية واستخدامها لأغراض الاسكان والتنمية الصناعية قلقا عاما خطيرا . ولكن منذ نهاية الحرب العالمية الاولى تدهور موقف بريطانيا المالى والاقتصادى لدرجة أنه تحتم انتاج أغذية أكثر فى بريطانيا ذاتها والاحتفاظ بالاراضى المجاورة للمدن العظمى للأغراض الزراعية . ولهذين الغرضين ، ضمن أغراض أخرى ، أنشأت بريطانيا وزارة لتخطيط المدن والريف ، وكلت اليها مهمة التوفيق بين المطالب المختلفة للأرض فى هذه البلاد الكثيفة السكان ، والصغيرة المساحة نسبيا

أما الاتحاد السوفييتى ، فمع أنه على نقيض ملحوظ من بريطانيا فى المساحة وحجم السكان ، والتنظيم الداخلى الاقتصادى والسياسى فان توزيع السكان فيه يبين نموا واضحا للمدن . ويقول ف . لوريمر(١) :

« ان النمو السريع للمدن فى كل أجزاء الاتحاد السوفييتى قد كان العامل البارز والمسيطر فى اعادة توزيع السكان تحت حكم السوفييت ... ويلاحظ أن المدن التى تتميز بالنمو الفائق السرعة موجودة فى كل من المراكز الأوربية القديمة ، وبخاصة حول مدينة موسكو واكرانيا ، وفى الاقاليم الجديدة التى كانت متخلفة من قبل »

وفى فترة ما بين التعدادين ، عامى ١٩٢٦ ــ ١٩٣٩ ، ارتفع عدد المدن التى زاد فيها عدد السكان على ٢٠٠ر٠٠٠ نسمة من ١٢ مدينة الى ٣٩ مدينة ، وبلغ عدد سكانها جميعا ١٣ر٥٥٧ر٠٠٠ نسمة ، وهو رقم يزيد بمقدار ٩٠ ٪ من مجموع سكانها فى عام ١٩٢٦ . وكان نمو بعض هذه التكتلات البشرية بسرعة مدهشة بحيث أن تلك المدن كانت «كالمراهين».

---

(١) ص ١٤٥ من كتابه : The Population of the Soviet Union « سكان الاتحاد السوفييتى » الصادر بجنيف سنة ١٩٤٦

ونتبين صدق هذه الحقيقة اذا قارنا بين سكان بعض المدن فى عامى ١٩٢٦ و ١٩٣٩ بالنسبة المئوية : فمدينة تشيليابنسك : زادت بمقدار ٥ر٤٦٠ ٪ ومدينة ألما آتا : ٨ر٥٠٧ ٪ ، ومدينة نوفوسيبرسك : ٦ر٣٣٧ ٪ . على أن هناك دليلا أعظم على نمو المدن وهو انه فى عام ١٩٣٩ كان هناك ١٧٤ مدينة يزيد عدد سكانها على ٥٠ر٠٠٠ نسمة ، منها ٤٩ مدينة بلغ عدد السكان فيها ثلاثة أمثال ما بين عامى ١٩٢٦ ، ١٩٣٩ . وترجع معظم هذه الزيادة فى سكان المدن الى الهجرة من الريف حيث بلغ عدد من هاجر من الفلاحين الى المدن ٢٣ مليون نسمة ، وهو عدد يوازى ٥/٢ الزيادة فى سكان المدن فى عام ١٩٣٩ ومع أن نمو المدن جاء متأخرا فى الاتحاد السوفييتى عنه فى بريطانيا ، ولكن الأسباب كانت واحدة . ويشير لوريمر الى النمو الحديث للمدن فى الاتحاد السوفييتى فيقول : « انه بالطبع يبين التوسع السريع فى الصناعة والتجارة والخدمات » (١)

وينتقل لوريمر الى نصف الكرة الغربى فيقدر أن مساحة الارض الواقعة داخل حدود الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٣٩ (٠٠٠ر١٧٦ر٨ ميل مربع) تساوى مساحة أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى فيما عدا جزائر بحر كريب وجرينلاند ، وأن عدد سكان الاتحاد السوفييتى فى أوائل عام ١٨٣٩ (٠٠٠ر٤٦٧ر١٧٠ نسمة) كان يساوى ٥ر١٠٠ ٪ من سكان أمريكا الشمالية والوسطى (نفس المساحة السابقة) (٢). وأما فى الولايات المتحدة فكان عدد السكان ١٣٧ مليون نسمة يعيشون فى رقعة مساحتها ٠٠٠ر٧٣٨ر٣ ميل مربع . وخلال المدة التى انتهت بانتهاء الحرب العالمية الاولى ، كان هناك عاملان يحددان أنموذج عدد السكان عموما هما اطراد انتقال السكان ناحية الغرب ، وتدفق المهاجرين من أوربا الى أمريكا بطريقة فريدة فى بابها . غير أنه فى أوائل العقد الثالث من القرن التاسع عشر توقف هذان العاملان ، وكان ذلك فى نفس الوقت الذى أخذ فيه معدل المواليد القومى فى النقصان السريع . ولكن نوعا ثالثا من الهجرة

(١) ص ١٤٥ من كتابه سالف الذكر
(٢) ص ٢ من نفس الكتاب

كان قد توطدت أركانه فيما بين عامى ١٩٢٠ ، ١٩٣٠ . ويقول ا . ا . بيكر «O.E. Paker» (١) : « ان الهجرة الى المدينة خلال ذلك العقد بلغت تقريبا خمسة ملايين نسمة وان ٨٦ ٪ من زيادة عدد سكان أمريكا كانت فى المدن » . وبينما ينقص هذا الرقم عن الـ ٢٣ مليونا من السوفييت الذين هاجروا الى المدن (وان يكن فى مدة أطول قليلا) ولكننا يجب أن نذكر أن الولايات المتحدة كانت قد تقدمت الاتحاد السوفييتى كثيرا فى التصنيع ونمو المدن قبل عام ١٩٢٠

ان هذه الأمثلة الثلاثة تبين بكل وضوح أن نمو المدن ، باعتباره ظاهرة ديمجرافية وكذلك « حقيقة » جغرافية بدلالاتها الكثيرة المتنوعة ، مستقل عن مساحة أراضى الدولة ، وحتى الآن مستقل كذلك عن أى نظام سياسى خاص . كما أنه لاشك أيضا أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالنمو السريع للنشاط الصناعى وأنواع النشاط المساعدة له . على أننا نجد الدليل المؤيد لهذه العبارة الاخيرة فى النسبة المئوية القليلة نسبيا لسكان المدن فى البلاد الزراعية أصلا والمكتظة بالسكان ، مثل بلاد الصين وبلاد الهند اللتين تعتبر القرية لا المدينة فى كل منهما الوحدة الاجتماعية الحقيقية . وفى هذا يقول هـ . جـ . فلير : « ان قيام كلكتا وبومباى ومدراس مؤخرا قد وصف بأنه قلب للهند ظهرا لبطن » . واذا « نظرنا الى الصين .. وجدنا كذلك الدليل على عملية القلب هذه » (٢)

ومعظم المدن الكبرى فى الشرق الاقصى تعكس قوة التأثير الاوربى عن طريق التجارة والادارة . فان التقليد الخاص بالاقامة فى المدن تقليد قديم العهد جدا كما هى الحال فى بلاد البحر المتوسط . الا أن وظيفة المدن كانت سد حاجات الدفاع ، والتسويق الزراعى الاقليمى ، ومراكز ادارة للحكام . وبهذه الصفة لم تتركز فيها الجموع الغفيرة من سكان

---

(١) ص ٦٠ ــ ٦١ من مقال له بعنوان Rural-Urban Migration and the National Welfare « الهجرة من الريف الى المدن والمصلحة القومية » ظهر فى الكتاب السنوى لجمعية الجغرافيين الامريكية مجلد ٢٣ عدد ٢ الصادر فى شهر يونية سنة ١٩٣٣
Annals of the American Association of Geographers.

(٢) ص ١٦ من كتابه المشار اليه سابقا

الحضر . فلا مفر اذن من الوصول الى النتيجة التى أعربت عنها اللجنة الملكية السالفة الذكر بالقول : « انها أوربا وبلاد العالم الجديد التى استعمرتها أوربا ، هى التى لا نزال نجد فيها مدنا بلغ سكانها مليون نسمة ، وانه فى المدينة الغربية ، وبخاصة فى بريطانيا ، قد ضمنت التنمية الحديثة للمدن استمرار هذا التركيز » (١)

على أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة لنمو المدن ، وهى الآثار التى تنشأ عن التعديلات التى يدخلها نمو المدن على توزيع السكان ، هى من التعقيد بحيث يتعذر بحثها هنا ، ولكننا نكتفى بذكر اعتبارين منها ، أولهما أن تطورات الحرب الجوية بما فيها القنابل الذرية تجعل المدن الكبرى أهدافا يسيرة المنال ، وقد تدعو الى تطوير السياسات الاستراتيجية والعلاقات الداخلية للدول . وعلى قدر ما نستطيع الحكم ، ليس هناك مدن فى العالم تقع خارج نطاق الاسلحة الحديثة التى تدل القنبلة التى ألقيت على هيروشيما على ما لهذه الاسلحة من قدرة على التدمير ، وأما الاعتبار الثانى فهو أن مشكلات شدة تركز السكان فى المناطق الحضرية قد أصبحت من الخطورة فى بلاد كثيرة بحيث انه يبدو أن العلاج الوحيد هو تخطيط توزيع السكان . ان هذا رأى جديد فى تنظيم الشئون الداخلية للدول ، ولا شك أنه سيثير معارضة شديدة . ذلك أن قوة جاذبية المدن عظيمة جدا بسبب ما يجده سكان المدن الكبرى من تيسيرات كثيرة ، منها اتساع المجال لاختيار العمل ، وتوافر الخدمات فى التعليم والعلاج والترفيه وما اليها

على أن قوة « الجذب » هذه قد بلغت درجة يبدو معها أن الاقامة فى المدن الكبرى المكتظة ، بالرغم مما فيها من مساوىء ليست بقليلة ، قد أصبحت أسلوب الحياة المقبول لدى غالبية الناس فى أوربا وفى الدول التى أنشأتها فيما وراء البحار . وأى محاولات لاعادة توزيع السكان يجب أن تكون على أساس هذه الاعتبارات ، اذا كان يقدر لها النجاح . وربما كان

(١) ص ١٢ من تقرير اللجنة الملكية عن توزيع السكان الصناعيين الصادر سنة ١٩٤٠م

أنسب حل هو وضع نظام لتخطيط الاقاليم ، أو على أية حال للدول الصغيرة المساحة مثل بريطانيا (١)

وبمجرد الوصول الى اتفاق على تحديد هذه الاقاليم ، وهو عمل لايستهان به ، تنشأ على الفور مشكلات أخرى متعلقة بالمسئولية وجهاز التخطيط . ومن الناحية السياسية سيترتب على هذه المشكلات اعادة النظر فى التمثيل الانتخابى على نطاق واسع . وتستلزم اتفاقا على تقسيم السلطة بين المسئولين المركزيين والاقليميين . وفى هذه المناسبة يجدر بنا أن نذكر أن ما يمكن عمله بسهولة نسبية فى ظل النظام المطلق يستغرق عادة وقتا أطول ويتطلب مجهودا أعظم فى ظل الديمقراطية . وفى مقابل هذا يجب أن نسجل أن أعظم تجربة أجريت بمفردها فى تاريخ التخطيط الاقليمى ، وهى تلك التى أشرف عليها مجلس وادى تنيسى بالولايات المتحدة الامريكية ، وضع تصميمها ونفذت فى بلد يفخر سكانه بشخصية قوية بارزة

لقد وجهت العناية حتى الآن الى نمو المدن من زاوية اكتظاظها بالسكان وما يصحبه من مشكلات ، ولكن هناك نواح أخرى للمدن لا يغفلها الجغرافى السياسى . ان عادة السكنى فى المدن قديمة كقدم المدنية ذاتها ، كما يتبين من الدليل المستمد من مصر ، وبابل ، والصين ، والهند ، وان الدول المنظمة لا تستطيع البقاء على الدوام بهذه الصفة بدون « مراكز العصب » فيها . ومن ثم كان تركيز الضرب بالقنابل على لندن ، وبرلين ، ووارسو ، وبلغراد ، وغيرها خلال الحرب العالمية الثانية

ان المدن تنمو وتؤدى وظيفتها لأسباب متنوعة . ففى نموها تنسق وتعرب عن النشاط السياسى والاجتماعى والاقتصادى للمناطق التى تخدمها . وعن طريق عملية تبلور أساليب الحياة ، وحاجات ورغبات شعب

---

(١) وفى هذه النقطة نحيل القارىء الى « بحث النواحى الجغرافية للتخطيط الاقليمى Discussion of the Geographical Aspects of Regional Planning المنشور فى المجلة الجغرافية مجلد ٩٩ ، عدد ٢ ، لشهر فبراير سنة ١٩٤٢ و الى Practical Regionalism in England and Wales « الاقليمية العملية فى انجلترا وويلز » بقلم ا٠و٠ جلبرت E. W. Gilbert ، المنشور فى نفس المجلة مجلد ٩٤ ، عدد ١ ، لشهر يوليو سنة ١٩٣٩ و الى The Provinces of England « مقاطعات انجلترا » بقلم س٠ب٠ فوست ، والمنشور بلندن سنة ١٩١٩ و الى أقاليم المانيا بقلم ر٠ا٠ ديكنسون R.E. Dickinson والمنشور فى لندن سنة ١٩٤٥ ٠ The Regions of Germany

المناطق التى تعتمد عليها تأتى المدن لتبين اجمالا الفوارق الاقليمية . فهناك تنوع المصالح ليس بين المدينة والريف فحسب بل أيضا بين مدينة ومدينة. ولما كانت هذه العناصر تعتبر أجزاء أساسية من نسيج الدولة التى تخصها ، فان المثل الأعلى للوحدة فى التنوع يمكن بلوغه فقط عن طريق التوفيق بين هذه المصالح على أساس عادل . وفى الدول التى بلغ تقدم المدن فيها شأوا عظيما ، يكون لساكنى المدن تأثير قوى فى الشئون الاقليمية والقومية على الأقل لتفوقهم العددى . ولذلك يغلب أن تسيطر مصالح المدينة على دول ما يسمى بالعالم الغربى ، وكذلك دول شرق أوربا ومنها الاتحاد انسوفييتى . ومما يدل على أن هذه ليست ظاهرة جديدة تماما ، الأصل اللغوى لكلمة « سياسة » ، ولكن سيطرة المجتمعات الحضرية على شئون الوحدات السياسية المستقلة أكثر وضوحا الآن مما كان فى الماضى بسبب وجود وسائل المواصلات على نطاق أوسع . ويبدو تصدع المصالح جليا بنوع خاص فى البلاد الديمقراطية لأسباب منها أن عدد الأصوات الانتخابية فى المدن يفوق عددها فى المناطق الريفية ، ولذلك كثيرا ما يفتقر المجتمع الى التوازن على وجه الاجمال

غير أن المدن التى تهم الجغرافى السياسى بنوع خاص هى التى يقوم فيها الناس بنشاط تنظيمى على نطاق واسع . وهذه العواصم ، قومية كانت أو اقليمية أو محلية ــ ويقصد بالأخيرة مقر الحكومة المحلية ــ هى النقط الاساسية فى تكوين الدولة . وهى تشترك مع كل المدن الاخرى فى أنها لها طابع وظيفى ، ومع أن طابع هذه العواصم قل أن يكون مقصورا فقط على الشئون الادارية ، فانه يساعد على وضعها فى مرتبة تختلف عن مرتبة باقى المدن المزدحمة الاخرى

وهناك عاملان جغرافيان يرجع اليهما معظم السبب فى موقع عواصم الدول الموحدة ، وكلها نمت من مناطق تعتبر بمثابة النواة أو القلب . وأول هذين العاملين هو أن العاصمة تقع على الاغلب دائما فى النواة الأصلية للدولة . واذا حدث اندماج لأقاليم كانت مستقلة من قبل أصبحت نواة

الوحدة الظافرة موقع عاصمة الاقليم الموحد عادة . ولنا فى لندن وباريس وموسكو وبيكين أمثلة على هذا النوع ، ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على كل الحالات ان كانت هناك قاعدة . فايطاليا الحديثة توحدت تحت حكم أسرة سافوى التى استمدت قوتها وسلطانها من مقاطعة «بييدمونت»، ولكن مدينة روما اختيرت عاصمة للدولة الايطالية لأسباب تاريخية وسياسية . وأما العامل الثانى فان قيام العاصمة بوظيفتها بطريقة مرضية يتوقف الى حد كبير على درجة سهولة الوصول اليها . واذا سلمنا أن سهولة الوصول اليها يمكن تحقيقها عن طريق الوسائل الصناعية مثل انشاء السكك الحديدية والطرق والخطوط الجوية ، فان معظم العواصم الأقدم عهدا وصلت الى مركزها السياسى قبل انتشار الوسائل الاضافية لتيسير الوصول اليها . وفى الواقع كان المتبع بين الدول أن تختار العاصمة أولا ثم تجعلها نقطة مركزية تتجمع فيها كل نظم المواصلات . ومعنى ذلك اختيار موقع ثبتت فعلا سهولة الوصول اليه أولا ثم العمل على زيادة ميزات الموقع الجغرافى بالطرق الصناعية

غير أنه لا يجب الخلط بين سهولة الوصول الى مكان ما وبين المربع المتوسط . فقل أن نجد دولة اتسعت على أبعاد متساوية من المركز . فما أقل الدول التى امتدت فى جميع الجهات بالتساوى من «نوياتها» الأصلية. فالعواصم تقام عادة فى مكان خارج عن النقط المتوسطة بالنسبة لأراضى الدول اجمالا فى بعض الحالات . وقد يرجع اختيار العاصمة فى غير المركز المتوسط الى « سياسة متطرفة » من جانب الدولة فى جعل مقر حكومتها ناحية رأس حربة التوسع (١) . لقد كانت هذه حال روسيا القيصرية عندما نقلت العاصمة القديمة الى بيترسبورج ، الا أن الحكومة السوفييتية أظهرت تقديرا أعظم للجغرافيا السياسية باعادتها العاصمة الى موسكو

وعندما تتفق التقاليد (وتعتبر فى هذه الحالة دوام سلطة الاقليم الاصلى « النواة ») مع أقصى حد ممكن لسهولة الوصول الى عواصم البلاد فمن

(١) قارن هذا بما ذكره (ف . كورنيش V. Cornish) فى كتابه The Great Capitals « العواصم الكبرى » الصادر بلندن سنة ١٩٢٣

أعظم الاحتمالات أن تحتفظ تلك العواصم بمراكزها حتى اذا كان عدد سكان تلك المناطق وقدرتها الانتاجية قد تغيرت . فمدينة لندن كانت عاصمة انجلترا قبل الثورة الصناعية بزمن طويل . ولكن لم يكن هناك ما يوحى بالتهديد بتغيير وظيفتها . وهكذا الحال مع الدول الاخرى ما لم تسيطر التغيرات السياسية التى تستدعيها الظروف الداخلية أو الخارجية على الاعتبارات القائمة . فلقد غيرت الهند والصين عاصمتيهما عدة مرات . زد على ذلك أنه عند اختيار مدينة لتكون المركز السياسى للدولة ، فان الناس لايألون جهدا فى ابراز محاسنها بقصد التأثير على الزائرين الاجانب من ناحية ، واشباع الميل الى الظهور الذى لا يخلو منه أى شعب من شعوب الدول المختلفة من ناحية أخرى . لهذا تعكس العاصمة ، وهى المركز الادارى للدولة ، ثراء الدولة وقوتها وتنظيمها السياسى الى حد غير صغير

وأما فى حالة الدول الفدرالية فالعاصمة القومية تأتى فى المحل الثانى بعد العواصم . فالاتحاد ، سواء أكان اتحاد دول مستقلة تتمتع بالحكم الذاتى من قبل مثل الولايات المتحدة الامريكية أم بلادا كانت تابعة لدولة أخرى فيما مضى مثل استراليا وكندا عضوى الدومنيون البريطانى .. هذا الاتحاد يحتم اندماج المجتمعات التى كانت موجودة من قبل ، هى وعواصمها فى الوحدة الجديدة التى يجب أن يكون لها مقر للحكومة الفدرالية . على أن اتخاذ العاصمة فى مدينة موجودة أصلا قد يثير الحسد بين العناصر المكونة للاتحاد . وقد تغلبت كل من الولايات المتحدة واستراليا على هذه الصعوبة باختيارها منطقة صغيرة أقامت عليها عاصمة الاتحاد ، عرفت فى الولايات المتحدة باسم « قسم كولومبيا » ، وفى استراليا «بأرض الاتحاد» . وتتمتع كل منهما بقسط من الحكم الذاتى يشبه ما كانت تتمتع به أقسام الاتحاد القديمة . والعاصمة فى كلتا الحالتين مدينة جديدة تهتم فوق كل شىء بادارة شئون الاتحاد ، وهى بهذه الصفة ، تختلف عن عواصم الدول الموحدة

أما كندا فاختارت وسيلة أخرى فى تعيين موقع عاصمة الاتحاد

فبينما تقع مدينة « اوتاوا » فى مديرية انتاريو فهى أيضـــا على الشاطىء الايمن لنهر « اوتاوا » الذى يفصل بين مديريتى انتاريو وكويبك ، وهما كندا العليا وكندا السفلى، الأصليتان اللتان كانتا أهم مديريتين فى الوقت الذى تكون فيه الاتحاد . ولمدينة « أوتاوا » كذلك صلة وثيقة بالحدود بين الناطقين بالفرنسية والناطقين بالانجليزية فى كندا . فموقعها اذن أقرب ما يكون الى الحياد . وتبين دراسة الخرائط السكنية الملائمة أن كل هذه العواصم الثلاث تقع ناحية حافة أكثر الاقاليم ازدحاما بالسكان فى دولها . لهذا فهى كغيرها من معظم عواصم الدول فى مواقع غير متوسطة ، ولكن تيسر الوصول اليها عن طريق وسائل المواصلات بالطرق والهواء والسكك الحديدية والسلكية واللاسلكية

والعواصم الاقليمية هى النقط المركزية لمناطق داخل الدول التى لها نوع من الوحدة خاص بها . بيد أن هنـــاك اضطرابا فى معنى كلمة « اقليم » منشؤه العرف المتبع فى المصالح الحكومية بجمع المنـــاطق الادارية معـــا واطلاق لفظ أقاليم عليها بعد ذلك . فمثلا ، نجد فى الولايات المتحدة الاقاليم التعدادية عبارة عن اندماجات متفق عليها للولايات تخدم أغراض مكتب الاحصاء التابع للحكومة الفدرالية . وأما فى بريطانيـــا ، فأقاليم الدفاع المدنى التى أنشئت فى شهر فبراير عام ١٩٣٩ كان القصد منهـــا مواجهة مقتضيات الحرب التى كانت على وشك الوقوع ، كما كانت قائمة على أساس النظام الادارى للمقاطعات . وأما فى حالة الدول نفسها ، فقل أن تتفق هذه الاقاليم مع الاقاليم الجغرافية . ولكن لســـوء الحظ لا يتفق الجغرافيون الا قليلا على الحدود المضبوطة للأقاليم الجغرافية

ومما يزيد فى البلبلة الـــكثرة الزائدة من الاقاليم بأنواعهـــا المختلفة ، ولـــكننا نقول دون دخول أكثر فى موضـــوع الحدود الاقليمية المثير للسخط ، ان هناك اتفاقا عاما على أن كل دولة تشمل عددا من المناطق تختلف كل منها عن باقى الاقليم القومى بطابعها الموحد الذى قد يكون نتيجة عامل أو أكثر من العوامل الباتة .. وكل من هذه الاقاليم باستثناء

تلك التى تتكون من أرض قليلة السكان تشمل منطقة حضرية تكون لها بمثابة العاصمة الاقليمية . ومن المعتاد أن مثل هـذه المدن تكون مقر الحكومة المحلية . ولكن كثيرا ماتقوم الصعوبات نتيجة لعـدم اتفـاق الحدود الادارية مع الحدود الاقليمية . فهى (المدن) البؤر التى تتجمع فيها « الخدمات » من جميع الانواع كالتعليم والتجارة والمهن والنقل . وفى كثير من الاحيان تكون المراكز الكنسية والقضائية والاجتماعية . وبها على الدوام مكاتب وأعمال الصحافة الاقليمية . ومجمل القول أنها تبلور « حياة » الاقليم وتعبر عنهـا . ومن أمثـلة النوع الاكبر من العواصـم الاقليمية الانجليزية : نيوكاسل وليدز ومانشستر وبرمنجهام ، بينما تمثل نورويتش واكستر وجلوستر وأكسفورد النوع الأصـغر . وبكل الدول أمثلة مشابهة تختلف فى الحجم والطابع والعمل تبعا للأقاليم التى توجد بها ، وكلها لها خاصية جغرافية مشتركة هى أنها نقط مركزية . وأما مواقعها المضبوطة فربما قررتها بعض اعتبارات محلية كالدفاع أو ملاءمة المكان . وأما نجاحها كعواصم فيتوقف الى حد كبير على سهولة الوصول اليها من كل أجزاء الأقاليم التى تقع فيها

وفى بريطانيا وغيرها من البلاد كثيرا ما يتردد الاقتراح بأن اعادة تنظيم الادارة الحكومية على أساس اقليمى قد يكون اصلاحا جديرا بالاهتمام . وقد جربت ألمانيا الاشتراكية الوطنية اعادة تقسيم البـلاد الى مقاطعـات جديدة . واستبدلت فرنسا بنظام المديريات القديم نظام «المصالح» ، وفى انجلترا اقترح وضع نظام المديريات (١) . وكان من نتيجة التغيرات التى طرأت على النمط السكنى ونشاط شعبها الاقتصادى وكذلك التعديلات السياسية والاقليمية فى الدولة ذاتها أن الترتيبات الادارية السابقة قد فات أوانها . ولكن مهما تكن الاقاليم التى تنشأ لمواجهة مطالب الوقت الحاضر يجب النظر فى وجود عواصم اقليمية . ذلك أن أثرها التكاملى قد رسخ فعلا ، والكل يعترف بها باعتبارها النقط المركزية لمناطق قد تكون سيئة

(١) انظر كتاب مقاطعات انجلترا لمؤلفه س . ب فوست C. B. Fawcett ـ صدر بلندن سنة ١٩١٩

التحديد ، ولكن من المستطاع تقرير حدود لها بشيء من الدراسة

وبما أن السلطة المركزية لها الكلمة العليا فى مثل هذه الخطط فان الخطر يكمن دائما فى المغالاة فى زيادة الاهتمام بتوفير وسائل الراحة للقائمين على الادارة . وهذه تتوقف الى حد ما على مقدار سهولة الوصول الى العاصمة المختارة والعودة منها . غير أن الجغرافيين ينادون دائما بأن الاقليم يجب أن يظل وحدة قائمة بجميع عناصرها ، من طبيعية وبشرية ، وما سهولة الانتقال الا احداها ، مهما كان الأثر المتبادل بين الأجزاء الأخرى التى يمثلها ..

والمناطق الادارية الحالية قل أن يكون لها هذه الصفة الاقليمية ، لأنها فى أغلب الاحيان وجدت وحددت لمواجهة مطالب التكوين السياسى الذى قد تغير الآن بدرجة تكاد تضيع معها معالمه . ففى انجلترا مثلا جعل تنقل السكان وتغير نظام الانتخاب حدود المقاطعات لا تتفق والتاريخ ، ولكن مجالس المقاطعات لا تزال تحتفظ عادة بمقر عملهـا فى « مدن المقاطعة » القديمة التى احتفظت لهذا السبب بمركزها ، باعتبارها عواصم حكومية حتى ولو كانت مراكز حضرية أخرى فى نفس المقاطعة قد تفوقت عليها فى الحجم والاهمية . وكانت النتيجة التى لا مفر منها أن المدن الجديدة قد طالبت بالاستقلال الذاتى فيما يتعلق بالحكم المحلى وأجيبت الى مطلبها ، مما ترتب عليه تداخل السلطات وتكرار المسئوليات ، ولذا كثرت المنازعات

وفى بعض الاقاليم حاول الناس الوصول الى حل وسط بتكوين هيئة التخطيط المشتركة . وكذلك فى كل المقاطعات كان هناك مشاركة عادلة فى مسئوليات الادارة بين مجلس المقاطعة وبين المجالس القروية ومجالس المدن الأصغر منها . غير أن مثل هذا النظام المجزأ والمكون من أنواع متعددة من الوحدة ، كلها تختلف اختلافا كبيرا بعضها عن بعض فى الحجم وعدد السكان والاقتصـاد ، ضار بأى نوع من التخطيط بالمعنى القومى مهما كانت الاسباب التى تبرره من مشابهة فى المصالح والتقاليد المحلية